قال تعالى خلق الموت فهو ضد الحياة وقيل عدمي فالتقابل بينه وبين
الحياة تقابل العدم والملكة قوله هو البكر اي النفسي وهو عدم القدرة
على اجراء الكلام على قلبه لوجود افة تمنع من ذلك بخلاف ما اذا لم
يمكنه ذلك لافة تمنع فلا يقال له بكم بل سكوت نفسي فالكلام المذ
بنا فيه البكر النفسي بخلاف الكلام اللفظي فيما فيه البكر اللفظي
وهو عدم القدرة على التلفظ لوجود افة في اللسان مانعة من
النطق بخلاف ما اذا لم يكن الوجود افة فهو سكوت لفظي قوله والصم
هو ضد السمع وقوله والعمى ضد البصر قوله كالكوت في الجهات م
بذلك للرد على المجسمة والمشبهة فيستحيل عليه تعالى الحلول في
الجهات لان الجهة ان اريد بها منتهى لانشارة الحسية والحركة الحسية
كما ري الحكما فهي نهاية البعد الذي هو الممكات فلا يكون الا الجسم
او جسما في ومعنى كون الجسم في جهة علي هذا انه متمكن في مكان
يقرب من تلك الجهة وان اريد بها المكان الذي يقرب من منتهى ا
شارة الحسية تسميه له باسمها المجاورته اياها فهي تقسم امكان
عند المتكلمين باعتبار اضافة ما اليه فكذلك آلات والكل لحال لوجو
مخالفته تعالى للحوادث وللزوم الانقسام او قد م
الحيز وبالجملة فالجهات عليه مستحيلة لانها اما حدود واطراف للا
مكنة او نفس الامكنة باعتبار عروض الاضافة الي شي ونقدم الكلا
علي تاويل النصوص الموهمة للجهة ومما يرد به علي مثبتها انها لا تخ
بجهة الفوق التي هي اشرفها معقولها في الشاهد الا تري ان الحا
فوق السلطانات من حيث الصورة مع كونه وتعينه والسلطان و
كان تحته في الصورة الا انه فوقه من حيث القهر والقلبة والع
والمنع علي ما لا يخفى علي بديهة قوله اي كما ستحالة الخ اي فهو يتعين
لاستحالة ضد ه في الصفات قوله لوجوب مخالفته للحوادث علة لقوله
ستحالة الخ قوله اتضح قد م في قول الناظري رحمه الله تعالى فكل من كل
شرها البيت واخر في البيات عت الثالث مع تقد مه عليه طليا للا
وليربط الجايز العقلي بعضه ببعض فيتحكى منه الاستدلال من غير

تخلل

تخلل يا جنبي قوله فقال عطف علي شرط قوله وجايز في حقه ما امكنا جايز
خبر مقد م وما امكنا مبتدا مؤخر وصلة ولا يجوز جعله فاعلا بجايز
سد مسده خبره لعد م الاعتماد والف امكنا للاطلاق وايجاد واعد اما
تمييز ان محولان عت امكنا او الاصل وجايز في حقه ايجاد امكن واع
عد امه فان قلت ان هذه الاخبار لغو لا فايد ة فيه لان الجايز هو
امكن وامكنت هو الجايز فيصير امكني الجايز جايزا وامكنت امكنت
ايجاد الشي بان الفعل مضم قبل ما امكنا والتقدير وفعل امكن وتركه اي
فعل كل امكنت وتركه جايز واعتني في بان هذا الفعل والترك وصفهما الامكان
فجمع لما تحت فيه من لغوي الاخبار واجيب بان المغايرة اللفظية كا
فية اي مغايرة قوية اخر بما يتوهم عند تقدير الفعل ان صفته الوجوب
بخلاف الجايز وامكنت فلا يتوهم المغايرة اصلا ومما يقوي هذا ان الامكان
وصف الفعل لا حقيقته بخلاف امكنت مع الجايز ويد فع اصل الاشكال
بان التمييز اعني ايجادا او اعد اما يد فع لغوه اذ هما كما تقد م من التمييز
المحمود علي علي امكنني قوله واصله وجايز ايجاد واعد امه ما امكنا فحذ لا
يحتاج لتقدير فعل قبل ما امكنا وانما التقدير عند حصل المعنى وجايز
في حقه فعل كل امكنت واعد امه وما بقي التركيب علي حاله لا يقدر
فعل قبل ما امكنا غناء التمييز عنه وع انما قدره الشراح اخذا من قوله
ايجادا او اعد اما او يقال ان امكنت في ذاته والاخبار بالجايز
تقييد لوته في حقه تعالى خلافا لمن اوجب عليه بعض الممكنات كالاصلح
والاصلح فان المعتزلة اوجبوهما او احالة كالارسال فان البراهمة احالوه
وهذه فايد ة معتبرة فتامل قوله لكنه عبر الخ هذا للاستدراك
لا بحيث بالنظر للايجاد وبحيث بالنظر للاعد ام لان حقيقة اعد ام
المعدوم واشار الي انه عبر به عت ترك الممكن ومد بعا قوله كرر قه النفي
لم يرد به عبارة عن تعلق القدرة التنجيزي بالحادث والنفي كثرة الاموال
تعبير امكني كتعلق القدرة بكثرة الاموال فان غلبت ان الكثرة امر
عتباري وهو ليس من متعلقات القدرة اجيب بان في الكلام حذف
مضاف والتقدير كرر تعلق متعلق الغني وهو المال قوله بفتح الراء واما بالكسر

Copyright © Princeton University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)